



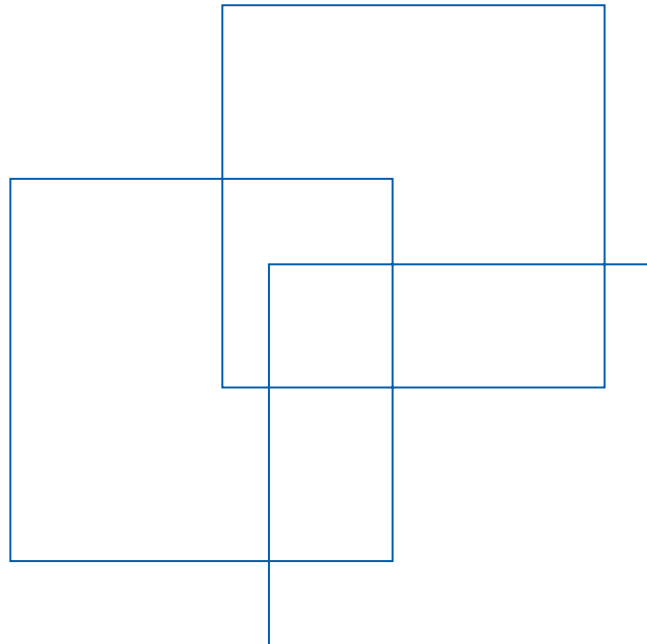
منظمة
العمل
الدولية

محظور نشره قبل الواحدة صباحاً
بتوقيت غرينتش
من يوم ٣ حزيران/يونيه

ملخص تنفيذي

التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥:

إرساء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية



ملخص تنفيذي

تؤدي سياسات الحماية الاجتماعية دوراً حاسماً في إعمال حق الإنسان في الضمان الاجتماعي للجميع، والحد من الفقر وعدم المساواة، ودعم النمو الشامل – عن طريق تعزيز رأس المال البشري والإنتاجية ودعم الطلب المحلي وتيسير التحول الهيكلي للاقتصادات الوطنية. وهذا التقرير الرائد الصادر عن منظمة العمل الدولية: "١" يقدم لمحة عامة عن ترتيب أنظمة الحماية الاجتماعية، وتغطيتها وإعاناتها، إضافة إلى الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي؛ "٢" يتبع نهجاً قائماً على دورة الحياة وبالتالي يعرض الحماية الاجتماعية للأطفال والنساء والرجال في سن العمل وكبار السن؛ "٣" يحلل الاتجاهات وأحدث السياسات، مثل الآثار السلبية لتدابير تصحيح الوضع المالي وتعديله؛ "٤" يطالب بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية سعياً إلى تحقيق التعافي من الأزمات والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من الإقرار على نطاق واسع بضرورة الحماية الاجتماعية، لا يزال حق الإنسان الأساسي في الضمان الاجتماعي غير مكفول للغالبية العظمى من سكان العالم. وتتمتع نسبة ٢٧ في المائة فقط من سكان العالم بفرص الوصول إلى أنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة، في حين تبلغ نسبة المشمولين جزئياً بالحماية أو غير المشمولين بالحماية على الإطلاق ٧٣ في المائة.

ويشكل عدم الوصول إلى الحماية الاجتماعية عقبة كبرى أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويرتبط سوء التغطية بالحماية الاجتماعية أو انعدامها باستمرار ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي، وتنامي مستويات عدم المساواة، وعدم كفاية الاستثمارات في رأس المال البشري والقدرات البشرية وضعف الطلب الإجمالي في زمن الركود والنمو البطيء.

وأدت الآثار الإيجابية القوية للحماية الاجتماعية إلى احتلال الحماية الاجتماعية صدارة جدول أعمال التنمية. فالحماية الاجتماعية عنصر رئيسي في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية والاستقرار السياسي والنمو الشامل. وتعكس توصية منظمة العمل الدولية بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) توافق الآراء الذي توصلت إليه الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من ١٨٥ بلداً على جميع مستويات التنمية، بشأن توسيع نطاق الضمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك تؤيد مجموعة العشرين والأمم المتحدة تعميم أوضاع الحماية الاجتماعية.

ويتجه العالم نحو توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وخاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط، إلا أن فعالية أنظمة الضمان الاجتماعي معرضة للخطر في عدد من البلدان نتيجة لتدابير تصحيح الوضع المالي وتعديله. ويرد عرض لهذه الاتجاهات في فصول مختلفة من التقرير، باتباع نهج يقوم على دورة الحياة.

الحماية الاجتماعية للأطفال والأسر: حق غير مكفول

تعد سياسات الحماية الاجتماعية عنصراً أساسياً لإعمال حقوق الأطفال وضمان رفاههم وكسر حلقة الفقر والضعف المفرغة التي يعيشون فيها، ومساعدة جميع الأطفال على تحقيق قدرتهم الكاملة. وعلى الرغم من التوسع الكبير في المخططات، فإن سياسات الحماية الاجتماعية القائمة لا تتناول بما يكفي احتياجات أمن الدخل للأطفال والأسر، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط، التي يشكل الأطفال فيها نسبة عالية من السكان. ويلقى زهاء ١٨٠٠٠ طفل حتفه يومياً، وذلك أساساً لأسباب يمكن الوقاية منها: ويمكن تلافي عدد كبير من هذه الوفيات من خلال الحماية الاجتماعية المناسبة.

وتؤدي الحماية الاجتماعية أيضاً دوراً رئيسياً في الحيلولة دون عمل الأطفال عن طريق الحد من الاستضعاف الاقتصادي للأسر، وتمكين الأطفال من الذهاب إلى المدارس وحمايتهم من الاستغلال.

ويلزم بذل المزيد من الجهود لاتخاذ تدابير تضمن أمن الدخل للأطفال والأسر. ولا يحصل العديد من الأطفال على التحويلات النقدية الضرورية التي يمكن أن تحدث تغييراً حقيقياً، من حيث التغذية والصحة والتعليم وخدمات الرعاية، في فرصهم الكافية بتحقيق قدرتهم الكاملة. ولدى ١٠٨ بلدان برامج محددة متجذرة في التشريعات لإعانات الطفل والأسرة، إلا أنها لا تغطي عادة سوى مجموعات صغيرة من السكان. ولا توجد مثل هذه البرامج في ٧٥ بلداً على الإطلاق.

وتخصص الحكومات في المتوسط نسبة ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لإعانات الطفل والأسرة، وتتراوح هذه المخصصات ما بين ٢,٢ في المائة في غرب أوروبا و٠,٢ في المائة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وتضر قلة الاستثمارات في الأطفال بحقوقهم ومستقبلهم، وبآفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي يعيشون فيها.

وتهدد تدابير تصحيح الوضع المالي وتعديله في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع التقدم المحرز في أمن الدخل للأطفال وأسرهم. وقد زادت معدلات فقر الأطفال في ١٩ بلداً من أصل ٢٨ بلداً في الاتحاد الأوروبي ما بين عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٢.

الحماية الاجتماعية في سن العمل: البحث عن أمن الدخل

تؤدي الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً بالنسبة إلى النساء والرجال في سن العمل عن طريق تثبيت دخلهم في حالة البطالة والإصابة في العمل والإعاقة والمرض والحمل، وعن طريق ضمان تمتعهم على الأقل بالمستوى الأساسي من أمن الدخل. وفي حين يقوم سوق العمل مقام المصدر الأولي لأمن الدخل خلال الحياة العملية، تؤدي الحماية الاجتماعية دوراً رئيسياً في تيسير الدخل والطلب الإجمالي، بما يسهل التغيير الهيكلي في الاقتصادات.

وعلى الصعيد العالمي تخصص نسبة ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على الحماية الاجتماعية للنساء والرجال لضمان أمن الدخل خلال سن العمل؛ أما على الصعيد الإقليمي فتتفاوت المستويات كثيراً، متراوحاً بين نسبة ٠,٥ في المائة في أفريقيا و٥,٩ في المائة في غرب أوروبا.

• الحماية من البطالة

تؤدي مخططات إعانات البطالة، أينما وجدت، دوراً أساسياً في توفير أمن الدخل للعمال وأسرهم في حالة البطالة المؤقتة، بما يساهم في منع الفقر؛ ويدعم التغيير الهيكلي في الاقتصاد؛ ويكفل ضمانات من إضفاء الطابع غير المنظم على الاقتصاد؛ ويثبت الطلب الإجمالي، في حالات الأزمات، بما يساعد الاقتصاد على التعافي بشكل أسرع.

ومع ذلك تبلغ نسبة العمال الذين قد يكونون مؤهلين للحصول على الإعانات (القائمة على الاشتراك أو غير القائمة على الاشتراك) في شتى أرجاء العالم، ٢٨ في المائة فقط بموجب التشريعات القائمة، إن أصبحوا عاطلين عن العمل. وينطوي هذا الرقم الإجمالي على تفاوتات إقليمية هائلة: تشمل التغطية نسبة ٨٠ في المائة من العمال في أوروبا، و٣٨ في المائة في أمريكا اللاتينية، و٢١ في المائة في الشرق الأوسط، و١٧ في المائة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، و٨ في المائة في أفريقيا. وتحصل نسبة ١٢ في المائة فقط من العمال العاطلين عن العمل في العالم فعلياً على إعانات البطالة، ومن جديد فإن التفاوتات الإقليمية كبيرة، بحيث تتراوح التغطية الفعالة ما بين نسبة ٦٤ في المائة من العمال العاطلين عن العمل في غرب أوروبا وأكثر قليلاً من ٧ في المائة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، و٥ في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأقل من ٣ في المائة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقد اعتمد عدد من الاقتصادات الناشئة مخططات لإعانات البطالة، مثل البحرين وفيتنام، كوسيلة لضمان أمن الدخل للعمال العاطلين عن العمل وتيسير سعيهم إلى إيجاد وظائف تتلاءم مع مهاراتهم في الاقتصاد المنظم. كما يوفر مخطط ضمان العمالة في الهند (مخطط المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة) شكلاً من أشكال الحماية من البطالة عن طريق كفالة ١٠٠ يوم عمل في القطاع العام للأسر الريفية الفقيرة.

• الحماية من إصابات العمل

في عام ٢٠١٣، اهتزت ربوع العالم لمأساة رانا بلازا في بنغلاديش، وأضحى العالم على وعي بأن الحماية الاجتماعية في حالة الإصابة في العمل ضرورة لحماية العمال وأسرهم من العواقب المالية المترتبة على الحوادث أثناء العمل، ولتيسير إعادة تأهيلهم. ومع ذلك لا يغطي قانون الإصابة بالعمل سوى نسبة ٣٣,٩ في المائة من القوى العاملة العالمية من خلال التأمين الاجتماعي الإلزامي. وحتى لو تضمن القانون أحكاماً عن التغطية الطوعية بالتأمين الاجتماعي ومسؤولية صاحب العمل، فإن نسبة القوى العاملة التي يغطيها القانون لا تتجاوز ٣٩,٤ في المائة. ومن الناحية العملية فإن فرص الوصول الفعلية إلى الحماية من إصابات العمل أقل من ذلك، ويعزى جزء كبير من ذلك إلى عدم إنفاذ التشريعات إنفاذاً كاملاً في العديد من البلدان.

ويشير انخفاض التغطية بالتعويضات على إصابات العمل في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط إلى الضرورة الملحة لتعزيز ظروف العمل فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية، فضلاً عن تحسين تغطية إصابات العمل لجميع العمال، بمن فيهم من يعملون في الاقتصاد غير المنظم. ومع انتقال المزيد من البلدان من مسؤولية صاحب العمل كأساس للحماية من إصابات العمل إلى آلية تقوم على التأمين الاجتماعي، تتحسن مستويات حماية العمال على ما يبدو – وذلك فقط حال إنفاذ القوانين الجديدة إنفاذاً فعالاً.

• إعانات الإعاقة

تؤدي الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في تلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بأمن الدخل، والوصول إلى الرعاية الصحية والاندماج في المجتمع. وتعد التدابير الفعالة الرامية إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في العثور على عمل جيد والبقاء فيه عنصراً أساسياً من عناصر سياسات عدم التمييز والاندماج، التي تساعد على إعمال حقوقهم وتحقيق تطلعاتهم باعتبارهم أفراداً منتجين في المجتمع.

وتؤدي إعانات الإعاقة غير القائمة على الاشتراك، التي تكمل المخططات القائمة على الاشتراك، دوراً أساسياً في حماية هؤلاء الأشخاص الذين لم يحصلوا (بعد) على استحقاقاتهم في المخططات القائمة على الاشتراك. ويقدم ٨٧ بلداً فقط هذه الإعانات القائمة على الاشتراك، الراسخة في التشريعات الوطنية والتي من شأنها أن تحقق المستوى الأدنى من أمن الدخل لذوي الإعاقة منذ الميلاد أو قبل بلوغ سن العمل، ومن لم تتح له الفرصة لأي سبب للاشتراك في التأمين الاجتماعي لفترة طويلة بما يكفي لكي يحق له الحصول على الإعانات.

• حماية الأمومة

تضمن حماية الأمومة الفعالة أمن الدخل للحوامل وأمهات الأطفال حديثي الولادة وأسرهن، وتضمن أيضاً فرص الوصول الفعالة إلى الرعاية الصحية الجيدة للأمومة. وهي تعزز أيضاً المساواة في الاستخدام والمهنة.

وعلى الصعيد العالمي تغطي مخططات الإعانات النقدية الإلزامية للأمومة نسبة أقل من ٤٠ في المائة من النساء العاملات بموجب القانون؛ ونسبة ٤٨ في المائة (أساساً من النساء العاملات للحساب الخاص) إذا أخذت التغطية الطوعية بعين الاعتبار. ونظراً لانعدام الفاعلية في إنفاذ وتنفيذ القانون في بعض الأقاليم (آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأفريقيا على وجه الخصوص)، فإن التغطية الفعالة أدنى من ذلك: حيث تتلقى نسبة ٢٨ في المائة فقط من النساء العاملات في شتى أرجاء العالم، إعانات نقدية للأمومة توفر شيئاً من أمن الدخل خلال المراحل الأخيرة من الحمل وبعد الولادة؛ والافتقار إلى أمن الدخل يجبر العديد من النساء على العودة إلى العمل قبل الأوان.

ويتزايد عدد البلدان التي تستخدم الإعانات النقدية للأمومة القائمة على الاشتراك كوسيلة لتحسين أمن الدخل وفرص وصول الحوامل والأمهات الجدد والأطفال إلى الرعاية الصحية، وخاصة النساء اللاتي تعشن في الفقر. ومع ذلك لا يزال ثمة ثغرات كبيرة.

ويكتسي ضمان فرص الوصول الفعال إلى رعاية صحية جيدة للأمومة أهمية خاصة، ولا سيما في البلدان التي توجد فيها نسبة كبيرة من العمالة في الاقتصاد غير المنظم.

معاشات الشيخوخة: مسؤولية الدولة

يشمل الحق في أمن الدخل عند الشيخوخة، كما هو مكرس في صكوك حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية، الحق في معاش مناسب. ومع ذلك فإن نصف مجموع الأشخاص (٤٩ في المائة) الذين تجاوزوا سن الحصول على المعاش لا يحصلون على المعاش. وبالنسبة للكثيرين ممن يحصلون على المعاش، فإن مستويات المعاش ليست مناسبة، وبالتالي لا تتمتع غالبية المسنين من النساء والرجال في العالم بأمن الدخل، ولا بالحق في التقاعد وعليهم مواصلة العمل ما داموا يستطيعون ذلك – عادة بأجور متدنية وفي ظروف هشة. وبموجب القوانين واللوائح القائمة، يمكن لنسبة ٤٢ في المائة فقط من الناس في سن العمل اليوم أن تتوقع الحصول على معاشات الضمان الاجتماعي في المستقبل، أما نسبة التغطية الفعلية فهي أدنى من ذلك. وسيتحتم سد هذه الثغرة عن طريق توسيع نطاق المخصصات غير القائمة على الاشتراكات.

وفي السنوات الأخيرة بذلت العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض جهوداً لتوسيع نطاق التغطية بمخططات المعاشات القائمة على الاشتراك ولاستحداث معاشات غير قائمة على الاشتراك لضمان أمن الدخل الأساسي على الأقل للجميع عند الشيخوخة.

وفي الوقت ذاته تقوم البلدان التي تصحح وضعها المالي بإصلاح أنظمة المعاشات لديها لتحقيق إدخارات في التكاليف، بوسائل منها رفع سن التقاعد وتقليل الإعانات وزيادة معدلات الاشتراك. وتقلل هذه التعديلات من مسؤولية الدولة عن ضمان أمن الدخل في سن الشيخوخة وتحول أجزاء كبيرة من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتقديم المعاشات إلى الأفراد، مما يقوض ملائمة أنظمة المعاشات ويقلل من قدرتها على منع الفقر في سن الشيخوخة. وسيحصل المستفيدون من المعاشات في المستقبل على معاشات أدنى في ١٤ بلداً على الأقل في أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من البلدان يقوم بعكس مسار عمليات خصخصة أنظمة المعاشات التي أجرتها سابقاً، في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم. فالأرجنتين وبوليفيا وشيلي وهنغاريا وبولندا، قامت إما بإعادة تأميم أنظمة المعاشات لديها أو هي في طور تأميمها، لتحسين أمن الدخل في سن الشيخوخة.

نحو التغطية الصحية الشاملة

تتجلى الضرورة الملحة للعكوف على تحقيق التغطية الصحية الشاملة في أن نسبة تزيد على ٩٠ في المائة من السكان الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض لا تزال محرومة من أي حق في التغطية الصحية. وعلى الصعيد العالمي، تفتقر نسبة ٣٩ في المائة من السكان تقريباً إلى هذه التغطية. وعليه، يتحمل المرضى مباشرة حوالي ٤٠ في المائة من النفقات الصحية الإجمالية العالمية. ومع ذلك فإن المشمولين بالتغطية قانوناً يعانون من قلة الإعانات الصحية، وارتفاع المبالغ التي يسدونها من جيبهم الخاص وقلة أعداد العاملين الصحيين الضروريين لتقديم الخدمات. وعلى الرغم من التغطية فإن الرعاية الصحية في هذه الظروف لا تتاح ولا يمكن تحمل أعبائها في الغالب، ويمكن أن يؤدي الحصول على الخدمات اللازمة إلى الوقوع في براثن الفقر.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن ثمة نقصاً عالمياً في عدد العاملين الصحيين قدره ١٠,٣ مليون عامل صحي ضروري لضمان أن كل من يحتاج إلى الخدمات الصحية الجيدة يحصل عليها. وتعرقل هذه الثغرة، إلى جانب الرواتب المتدنية التي تصل غالباً إلى حد الفقر تقريباً والتي يحصل عليها العاملون الصحيون، التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وعلى الصعيد العالمي أثبت ٨٨ بلداً من عدة أقاليم أن من الممكن سد الثغرات في التغطية الصحية. وقد بدأ العديد من هذه البلدان عملية إصلاح مستويات الدخل الوطني المتدنية وضخ الاستثمارات في أوقات الأزمات الاقتصادية. وقد أبرزت علاوة على ذلك أن بوسع البلدان تحقيق معدلات مرتفعة من التغطية، وكذلك تحقيق التغطية الشاملة باستخدام أنظمة ومخططات تمويلها الضرائب أو الاشتراكات أو بالمزج بينهما. ومع ذلك فإن البلدان التي تخضع لتصحيح الوضع المالي عادة ما استهلكت إصلاحات صحية لتحقيق إدخارات في التكاليف، بوسائل منها ترشيد تكاليف مرافق الصحة العامة واعتماد تقاسم المصاريف مع المرضى وخفض مجموع أجور الموظفين الطبيين. وقد فاقمت تدابير التكيف هذه من حدة انعدام المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية وزادت من الاستبعاد عن طريق تحويل الأعباء من عاتق الخزنة العامة إلى عاتق الأسر المعيشية الخاصة.

ومن شأن الاستثمار في الحماية الصحية، بما في ذلك الإجازات المرضية مدفوعة الأجر، أن يوتي ثماره. ومع ذلك فإن النفقات العامة على الصحة متدنية جداً في الوقت الراهن بحيث أنها ليست فعالة كفاية: إذ لا يمكن تحقيق العوائد الاقتصادية المحتملة من زيادة الإنتاجية والعمالة مع استمرار الثغرات في التغطية. ومن شأن سد هذه الثغرات أن يؤدي إلى تحقيق أعلى المستويات من العوائد في أشد البلدان فقراً في العالم.

ومن الضروري بذل المزيد من الجهود المشتركة للعمل نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة ونحو تحقيق الهدف المرتبط بها والمتمثل في إقامة أراضيات الحماية الاجتماعية، على النحو الذي ناشدت به مؤخراً الجمعية العامة للأمم المتحدة.

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية: مفتاح التعافي من الأزمة وتحقيق التنمية الشاملة

سلطت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة الضوء بقوة على أهمية الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان وضرورة اقتصادية واجتماعية، على النحو الوارد في توصية منظمة العمل الدولية بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢).

وخلال المرحلة الأولى من الأزمة (الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩) أدت الحماية الاجتماعية دوراً قوياً في الاستجابة للتوسعة. وأعلن ٤٨ بلداً على الأقل من البلدان ذات الدخل المرتفع والدخل المتوسط عن حزم تحفيز مالية بلغ مجموعها ٢,٤ تريليون دولار أمريكي، استثمر ربعها تقريباً في تدابير الحماية الاجتماعية الرامية إلى مواجهة التقلبات الدورية.

وخلال المرحلة الثانية من الأزمة (بعد عام ٢٠١٠) شرعت الحكومات في القيام بتصحيح الوضع المالي وتخفيض النفقات على نحو سابق لأوانه، رغم حاجة المستضعفين من السكان بالإحاح إلى الدعم العام. وفي عام ٢٠١٤، من المتوقع أن يزداد نطاق تكيف النفقات العامة كثافة بشكل كبير: بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيخفض ١٢٢ بلداً، منها ٨٢ بلداً نامياً، نفقاتها من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك تجري خمس البلدان تخفيضات مالية مفرطة، تعرّف على أنها تخفيضات في النفقات العامة إلى ما دون المستويات السابقة للأزمة.

وعلى خلاف ما يتصوره الجمهور، لا تقتصر تدابير تصحيح الوضع المالي على أوروبا؛ فقد اعتمد العديد من البلدان النامية تدابير تكيف، تشمل وقف أو تخفيض الدعم المقدم إلى الغذاء والوقود؛ وخفض الأجور أو وضع حد أقصى لها، بما في ذلك للعاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية؛ وترشيد إعانات الحماية الاجتماعية واستهدافها على نحو أكثر تحديداً؛ وإصلاح أنظمة المعاشات والرعاية الصحية. وتنتظر العديد من الحكومات أيضاً في التدابير الخاصة بالدخل، مثل زيادة الضرائب الاستهلاكية من قبيل ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الأساسية التي تستهلكها الأسر المعيشية الفقيرة.

وفي البلدان النامية استخدمت بعض عائدات هذه التكييفات، مثل إلغاء الدعم، لتصميم شبكات أمان محدودة الأهداف مثل آلية تعويض لأفقر الناس. بيد أنه نظراً إلى العدد الكبير من الأسر المعيشية المستضعفة ذات الدخل المنخفض في البلدان النامية، يلزم بذل المزيد من الجهود لزيادة الحيز المالي اللازم لتلبية احتياجات السكان من الحماية الاجتماعية.

وتكتسي الاتجاهات المختلفة في البلدان الأغنى والبلدان الأفقر أهمية خاصة: ففي الوقت الذي يقلص فيه العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع من حجم أنظمة الضمان الاجتماعي، يقوم العديد من البلدان النامية بتوسيع نطاقها.

وقد قلصت البلدان ذات الدخل المرتفع طائفة من إعانات الحماية الاجتماعية ووضعت قيوداً على إمكانيات الوصول إلى الخدمات العامة الجيدة. وقد ساهمت هذه التدابير، إضافة إلى استمرار البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع الضرائب، في زيادة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وهو ما يؤثر الآن في ١٢٣ مليون شخص في الاتحاد الأوروبي، أي ٢٤ في المائة من السكان، العديد منهم من الأطفال والنساء وكبار السن والمعاقين. وقد توصل العديد من المحاكم الأوروبية إلى أن هذه التخفيضات ليست دستورية. فمن تحمل تكاليف التكييفات هم السكان الذين ما فتئوا يتعاشون مع عدد وظائف أقل ودخل أدنى لأكثر من خمس سنوات. ويؤدي انخفاض مستويات دخل الأسر المعيشية إلى انخفاض الاستهلاك المحلي وانخفاض الطلب، مما يؤدي إلى تباطؤ التعافي. وقد قوضت إصلاحات التكيف قصيرة الأجل إنجازات النموذج الاجتماعي الأوروبي الذي حد كثيراً من الفقر وعزز الازدهار في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

ويقوم العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط بتوسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية لديها توسيعاً كبيراً، مما يساهم في استراتيجياتها الإنمائية المحلية المدفوعة بالطلب: ويشكل ذلك درساً إنمائياً مدوياً. وحققت الصين على سبيل المثال التغطية بالمعاشات للجميع تقريباً وزادت من الأجور؛ وسرعت البرازيل من وتيرة توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية والحد الأدنى من الأجور منذ عام ٢٠٠٩. ومن الضروري مواصلة الوفاء بالتعهدات لمواجهة أوجه عدم المساواة التي لا تزال قائمة.

ووسعت بعض البلدان ذات الدخل المنخفض نطاق الحماية الاجتماعية لديها، وذلك أساساً من خلال شبكات السلامة المؤقتة التي تقدم مستويات إعانات منخفضة للغاية. ومع ذلك تجري نقاشات في العديد من هذه البلدان بشأن وضع أوضاع الحماية الاجتماعية كجزء من أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة.

والحال أن الحماية الاجتماعية ضرورية في وقتنا هذا، فهي تفعل حق الإنسان في الضمان الاجتماعي، كما أنها عنصر أساسي من عناصر السياسات الاقتصادية الحكيمة، وتساهم بقوة في الحد من الفقر والاستبعاد وعدم المساواة – وتعزز في الوقت ذاته الاستقرار والتماسك الاجتماعي. وتساهم الحماية الاجتماعية أيضاً في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق دعم دخل الأسر المعيشية وبالتالي الاستهلاك المحلي؛ ويكتسي ذلك أهمية خاصة في وقت التعافي البطيء وانخفاض الطلب العالمي. أضف إلى ذلك أن الحماية الاجتماعية تعزز رأس المال البشري والإنتاجية، وبالتالي فإنها أضحت سياسة حاسمة للتنمية الوطنية التحولية. والحماية الاجتماعية، وخاصة أوضاع الحماية الاجتماعية، ضرورية لتحقيق التعافي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، ويتعين أن تكون جزءاً من جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

حقوق المؤلف © منظمة العمل الدولية

هذا الملخص ليس وثيقة رسمية من وثائق منظمة العمل الدولية. والآراء المعرب عنها فيه لا تعكس بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية بعينها ليس علامة على عدم إقرارها. يمكن الاستشهاد بهذا النص بحرية دون ذكر المصدر.

إدارة الاتصالات والمعلومات العامة

منظمة العمل الدولية

4 route des Morillons, 1211 Geneva 22, Switzerland

للمزيد من المعلومات زوروا موقعنا على العنوان: www.ilo.org